وقف

عن الجملة لان صدق السالبة الجزئية الموجودة الموضوع لما ينفي الحكم عن كل فرد او نفيه عن البعض مع ثبوته للبعض وايا ما كان يلزمها نفي الحكم عن جملة الافراد دون كل فرد لجواز ان يكون منفيا عن البعض ثابتا للبعض واذا كان انسان لم يقم بدون كل معناه نفي القيام عن جملة الافراد لا عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا معناه كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي الحكم عن كل فرد ليكون كل لتاسيس معنى اخر ترجيحا للتاسيس واما في صورة التاخير فلان قولنا لم يقم انسان سالبة مهملة لا سور فيها والسالبة المهملة في قوة السالبة الكلية المقتضية النفي عن كل فرد نحو لا شيء من الانسان بقايم ولما كان هذا مخالفا لما عندهم من ان المهملة في قوة الجزئية بينه بقوله لورود موضوعها اي موضوع المهملة في سياق النفي حال كونه نكرة غير مصدرة بلفظ كل فانه يفيد نفي الحكم عن كل فرد واذا كان لم يقم انسان بدون كل معناه نفي القيام عن كل فرد فلو كان بعد دخول كل ايضا كذلك كان كل لتاكيد المعنى الاول فيجب ان يحمل على نفي القيام عن جملة الافراد ليكون كل لتاسيس معنى اخر وذلك لان كل في هذا المقام لا يفيد الا احد هذين المعنيين فعند انتفاء احدهما يثبت الاخر ضرورة والحاصل ان التقديم بدون كل لسلب العموم ونفي الشمول والتاخير لعموم السلب وشمول النفي فبعد دخول كل يجب ان يعكس هذا ليكون كل للتاسيس الراجح دون التاكيد المرجوح وفيه نظر لان النفي عن الجملة في الصورة الاولى يعني الموجبة المهملة المعدولة المحمول نحو انسان لم يقم وعن كل فرد في الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان انما افاده الاسناد الى ما اضيف اليه كل وهو لفظ انسان وقد زال ذلك الاسناد المفيد لهذا المعنى بالاسناد اليها اي الى كل لان انسانا صار مضافا اليه

فلم يبق مسندا اليه فيكون اي على تقدير ان يكون الاسناد الى كل ايضا مفيدا للمعنى الحاصل من الاسناد الى انسان يكون كل تاسيسا لا تاكيدا لان التاكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ اخر وهذا ليس كذلك لان هذا المعنى ح انما افاده الى لفظ كل لا شيء اخر حتى يكون كل تاكيدا له وحاصل هذا الكلام انا لا نسلم انه لو حمل الكلام بعد الكل على المعنى الذي حمل عليه قبل كل كان كل للتاكيد ولا يخفى ان هذا انما يصح على تقدير ان يراد بالتاكيد الاصطلاحي اما لو اريد بذلك ان يكون كل لافادة معنى كان حاصلا بدونه فانه فايدة المنع ظاهر وح يتوجه ما اشار اليه بقوله ولان الصورة الثانية يعني السالبة المهملة نحو لم يقم انسان اذا افادت النفي عن كل فرد فقد افادت النفي عن الجملة فاذا حملت على الثاني اي على افادة النفي عن جملة الافراد حتى يكون معنى لم يقم كل انسان نفي القيام عن الجملة لا عن كل فرد لا يكون كل تاسيسا بل تاكيدا لان هذا المعنى كان حاصلا بدونه وح فلو جعلنا لم يقم كل انسان لعموم السلب مثل لم يقم انسان لم يلزم ترجيح التاكيد على التاسيس اذ لا تاسيس اصلا بل انما يلزم ترجيح احد التاكيدين على الاخر ويقال ان دلالة لم يقم انسان على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ودلالة لم يقم كل انسان عليه بطريق المطابقة فلا يكون تاكيدا ففيه نظر اذ لو اشترط في التاكيد اتحاد الدلالتين لم يكن كل انسان لم يقم على تقدير كونه لنفي الحكم عن الجملة تاكيدا لان دلالة انسان لم يقم على هذا المعنى بالالتزام لان النكرة المنفية اذا عمت كان قولنا لم يقم انسان سالبة كلية لا مهملة كما ذكره هذا القايل لانه قد بين فيها ان الحكم مسلوب عن كل واحد من الافراد والبيان لا بد له من مبين ولا محالة هنا شيء يدل على ان الحكم فيها على كلية افراد الموضوع ولا نعني بالسور سوى هذا وح يندفع ما قيل سماها مهملة باعتبار عدم السور وقال عبد القاهر ان كانت كل داخلة في حيز النفي بان اخرت عن اداته

وقف

Copyright © King Saud University